دور التوثيق والإعلام المصطلحيّين في تطوير المصطلحات العربية وانتشارها

عبد اللطيف عبيد (*)

حياة المصطلح في استعماله، واستعماله رهين جودته من جهة، وطلبه (أو الطلب عليه) من جهة أخرى. ومن أهمّ شروط جودة المصطلح أن يتمّ اختياره- سواء بإحيائه من التراث، أو وضعه بالتوليد اللفظي (اشتقاقًا أو تركيباً أو نحتاً أو ارتجالاً) أو بالتوليد الدلالي (استعارة أو مجازاً مرسلاً أو ترجمة لفظية)، أو اقتراضه مِنَ اللغات الأجنبيّة- انطلاقا من عمل توثيقي مصطلحي دقيق وشامل ما أمكن. أمّا طلبه فلا يتحقّق إلاّ بوجود الحاجة إليه، ووجود تلك الحاجة يقتضي وضعه في متناول طالبيه وإتاحته بشتّى الأساليب والوسائل-بما في ذلك الوسائل الحاسوبية - لتيسير تداوله وانتشاره، وهو ما يطلق عليه الإعلام المصطلحي.

وتهدف هذه الورقة إلى بيان دور التوثيق والإعلام المصطلحيين في تطوير المصطلحات العربية وانتشارها، وذلك انطلاقا من تشخيص واقعهما الراهن وسبل تطويره،.مما يساعد على دعم جهود التعريب ويحقّق تعريب التعليم العالي، بل تعريب التعليم الثانوي أيضا في بعض الأقطار العربية، تعريبا تامّا.

أوّلا: التوثيق المصطلحي

نهتمّ في هذا القسم الأوّل من الورقة، بالنقاط التالية خاصّة:

- ما موقع التوثيق ضمن العمل المصطلحي؟
- ما أنواع الوثائق الضروريّة للعمل المصطلحي؟
- ما واقع التوثيق ضمن العمل المصطلحي العربي الراهن؟-
- ما هي الآفاق المرتقبة للتوثيق المصطلحي في الوطن العربي في ضوء الأهداف المرسومة لجهود التعريب؟

1- موقع التوثيق ضمن العمل المصطلحي:

التوثيق مرحلة أساسية من مراحل العمل المصطلحي، بل هو حجر الزاوية فيه [1]. ومن المعلوم أنّ العمل المصطلحي المفهومي أو المنظومي- أي الذي يهتمّ بمجال علمي أو تقاني أو حضاري كامل ويسعى إلى وضع تسمياته المصطلحيّة في شكل منظومات تطابق منظوماته المفهومية وتغطّيها كلّها أو جلّها- عمل ينطلق من تحديد المجال المعنيّ، ويمرّ إلى ضبط منظوماته وتعريف المفاهيم التي تنتظمها تلك المنظومات، ثم يجمّع أهمّ الوثائق المتخصّصة ذات الصلة بالمجال ليجرد ما فيها من تسميات، ويدرسها ليختار منها- في المرحلة التالية- أفضل تلك التسميات أي أكثرها توافراً على ما يعرف في علم المصطلح ب "معايير المقبوليّة"، وهي- باختصار شديد- الصحة اللغوية، والدقة، والإيجاز، والاشتقاقيّة (قابليّة الاشتقاق)، وأحادية الدلالة أي أحادية العلاقة بين التسمية والمفهوم[2]، بحيث لا تستعمل التسمية الواحدة (اللفظ الواحد سواء أكان مفرداً أم مركّباً) إلا للدلالة على مفهوم معيّن في المجال الواحد، ولا يعبّر عن هذا المفهوم في ذلك المجال إلا بتلك التسمية، لتسلم التسميات المصطلحيّة من الاشتراك، والترادف، والازدواج (القطرية أو الإقليمية)، وتكوّن بدورها

(*) أستاذ بالمعهد العالي للغات- جامعة تونس

منظومة تسمية تطابق المنظومة المفهوميّة مطابقة تامّة داخل المجال المعنيّ، إذ تحقيق ذلك التطابق هو الهدف الأسمى للعمل المصطلحي.

وهكذا فإنّ وضع التسمية المصطلحيّة (أو ما يطلق عليه عادة: المصطلح) للمفهوم العلمي أو التقاني أو الحضاري الجديد يمرّ حتما عبر التوثيق، أي تجميع الوثائق العلمية واللغوية المتضمّنة للتسميات المستعملة للدلالة على مفاهيم المجال المدروس .

وتنبع أهمية التوثيق من كون اللغة مؤسسّة اجتماعيّة أي ملكاً لكامل الجماعة البشريّة التي تستخدمها، وليست ملكاً لفرد واحد أو فئة مخصوصة. لذلك فعندما نضع معجماً في مصطلحات مجال ما، نكون مطالبين بأن نتقيّد بما اتفقت عليه الجماعة التي ننتمي إليها أو نشترك معها في تلك اللغة، وألاّ نخرج عمّا اصطلح عليه أهل الاختصاص فيها- أي تواضعوا واتفقوا- إلاّ لأسباب وجيهة؛ ومن هنا وجب الاطلاع الدقيق على التسميات المصطلحية المستخدمة في الدلالة على مفاهيم المجال المدروس، وحصرها، بهدف الانطلاق منها في وضع التسميات النهائية، وذاك هو المقصود- هنا- بالتوثيق المصطلحي.

ومن المعلوم أنّ أكبر داء يهدّد التعبير العلمي باللغة العربية هو كثرة الاجتهادات القطرية والفرديّة المنعزلة، التي تنطلق في وضع المصطلحات ممّا يشبه الفراغ، أي دون انطلاق من مدوّنة وصفيّة تحصر الاستعمالات المتداولة، مما يمثل خطراً على وحدة اللغة العربية واستمراريتها في المكان والزمان.

2- الوثائق الضرورية للعمل المصطلحي:

لا تقتصر الوثائق الواجب اعتمادها في العمل المصطلحي العربي على المعاجم والوثائق العلمية المتضمّنة لتسميات المجال الذي نهتمّ به والتي كتبها باللغة العربية أو عرّبها متخصّصون ذوو خبرة مصطلحية وعلمية، وإنما تشمل أيضا أنواعا ثلاثة أخرى من الوثائق هي:

أ- الوثائق العلمية والموسوعية بالعربية و/ أو بلغة أجنبيّة مرجعية أو ضابطة (الإنجليزية أو الفرنسيّة... الخ)

ب- مصادر المعلومات عن المصطلحات.

ج- المعلومات عن المؤسسات والمشروعات والمنهجيّات المصطلحية.

فإذا كانت المعاجم والوثائق العلمية العربية أو المعرّبة تتضمّن المادة الأساسية الأولى (الخام) من التسميات المصطلحية التي لاغنى عنها في مرحلة اختيار التسميات النهائية ووضعها، فإنّ الوثائق العلميّة والموسوعيّة العربية أو الأجنبية ضروريّة في مرحلة تدقيق المفاهيم وتصنيفها وتعريفها وبناء منظوماتها، وذلك نظراً إلى أنّ العمل المصطلحي ينبغي ألا يقتصر على التسميات وإنّما ينبغي أن يهتمّ بالمفاهيم وأن ينطلق منها، **لأن المصطلح ليس لفظاً لغويّاً وإنّما هو علاقة بين مفهوم ولفظ**، أو هو- بتعبير أدق- تسمية تختصّ بالدلالة على مفهوم علمي أو **تقاني أو حضاري في مجال محدّد** [3]. ومن هنا فإنّ دور الوثائق العلمية العربية أو الأجنبية- وفي مقدّمتها المؤلّفات العلميّة، والأبحاث المنشورة في المجلاّت المتخصّصة، والموسوعات، والتصانيف والمكانز... الخ- هو مساعدة المصطلحيّين ومؤلّفي المعاجم المختصّة على مزيد استيعاب المفاهيم وإدراك مختلف العلاقات التي تربط بينها ضمن المنظومة المفهوميّة، ليتسنّى لهم اختيار أو وضع التسمية الملائمة التي تتوفّر فيها المعايير التي سبق أن أشرنا إليها. أمّا مصادر المعلومات عن المصطلحات فالمقصود بها خاصّة الببليوغرافيات التي تزوّد المصطلحيّ بالمعلومات عن معاجم وقوائم المصطلحات بمختلف أنواعها. وأخيراً فإنّ العاملين

في مجال المصطلحات- سواء أكانوا أفراداً أم مجموعات ولجاناً- يحتاجون إلى معلومات عن المؤسسات العاملة في مجال المصطلحات، وعن المشروعات الجارية والمنهجيّات المصطلحيّة الصادرة عن الباحثين والمجامع والهيئات الوطنية والأجنبية والإقليميّة والدوليّة، إضافة إلى الدراسات النظرية والمنهجية ذات الصلة بالمصطلح، وذلك لتطوير العمل المصطلحي وتحقيق جودة نتائجه.

3- وأقع التوثيق في إطار العمل المصطلحي العربي الراهن:

من المعروف أنّ النشاط المصطلحي العربيّ يعدّ أحد مظاهر النشاط اللغوي والعلمي والتربوي والثقافي الذي عرفته النهضة العربية الحديثة منذ مطلع القرن التاسع عشر. وقد كان للرجوع إلى التراث العلمي واللغوي أثر واضح في ما وضع من تسميات مصطلحية في بداية النهضة الحديثة في البلدان العربية عامة ومصر وبلاد الشام خاصة، بل إنّ المترجمين ومؤلّفي الكتب العلمية والتقنية قد جعلوا له الأولوية ضمن الأساليب التي توخّوها في وضع المصطلحات، وذلك لحرصهم على استمرارية لغتهم، وتجنّب قطيعتها عن ماضيها الزاهر، وإيمانهم بقدرتها على استئناف مسيرة التعبير العلمي والحضاري.

ويمثّل الرجوع إلى التراث بصنفيه العلمي واللغوي عملا توثيقياً على درجة كبيرة من الأهمية نهض به، جزئيا، الرواد الذين عرفتهم هذه الفترة، وتقاعس عنه أغلب من جاء بعدهم من الأفراد والمؤسسات، ممّا كان له أسوأ الأثر على وضعيّة المصطلحات العربية وجودتها في الوقت الراهن. ومن أبرز الأمثلة على الرجوع إلى التراث وتوثيق مصطلحاته لاستثمارها في العمل المصطلحي إبّان عصر النهضة أنّ كثرة الكتب الطبيّة التي ترجمت في عهد محمّد علي قد تطلّبت عمل قاموس طبي بالوضع أو الترجمة، فأحضر كلوت بك من فرنسا "قاموس القواميس الطبيّة " Dictionnaire des dictionnaires de médecine تأليف فابر Fabre وهو في 8 أجزاء ويشتمل على جميع الاصطلاحات العلمية والفنية في الطبّ والنبات والحيوان والعلوم الأخرى المختلفة المتّصلة بالعلوم الطبيّة "[4]. ويذكر الشيخ محمد بن عمر التونسي أنّ مدرسة الطب قد تعاونت بكلّ هيئاتها على ترجمة هذا القاموس إلى اللغة العربية، " ففرقه ناظر المدرسة إذ ذاك "وهو الدكتور برّون " على مهرة معلّميها (...) فترجم كلّ منهم الجزء الذي أعطيه، واجتهد في توقيع لفظه على المعنى حتّى شكرت مساعيه "[5]. على أنّ الدكتور برّون قد أحبّ **إثراء هذه الترجمة بالألفاظ والمصطلحات الطبية القديمة، فوزّع القاموس المحيط للفيروزأبادي** على فريق المترجمين، وأشرك معهم مصحّحي المدرسة- ومنهم الشيخ محمد بن عمر التونسي- وأمر كلاّ منهم أن يراجع الجزء الذي بيده، وينتقي منه " كلّ لفظ دلّ على مرض أو عرض، وكلّ اسم نبات أو معدن أو حيوان "[6]. ويذكر التونسي أنّ الدكتور برّون خصّه "باستخراج ما في القانون من التعاريف، وما في تذكرة داود من كلّ معنى لطيف، وزدت على ذلك ما في فقه اللغة، ومختصر الصحاح، وما في الهروي من التعاريف الصحاح... "[7]. وكانت نتيجة هذا العمل الجماعي المهم معجم " الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية " [8].

وعلى الرغم من أن أثر هذا المعجم في الأعمال المصطلحية اللاحقة قد كان ضعيفا بسبب عدم نشره وقلة تداوله، فإن منهجية إعداده دالة على وعي تام بضرورة ربط حاضر اللغة العربية العلمية في النصف الأول من القرن التاسع عشر بماضيها الزاهر عبر عمل توثيقي ينطلق منه لإحياء المصطلحات التي لا تزال صالحة للاستخدام

الحديث أو لتضمين الألفاظ اللغوية معاني جديدة تنتقل بها من معانيها الأولى إلى معان اصطلاحية علمية وتقنية. ويرى مصطفى الشهابي في سياق حديثه عن النهضة العلمية في مصر في القرن التاسع عشر " أن النقلة والمؤلفين والمصححين فيها كانوا رواد نقل العلوم الحديثة إلى لساننا، وأنهم كانوا يرجعون في تحري المصطلحات العربية إلى كتبنا القديمة، ويستخرجون منها ما يرون استعماله من ألفاظ صحيحة. وقد استطاعوا الانتفاع بجملة صالحة منها في مختلف العلوم التي عالجوها بالترجمة والتأليف... " [9].

وفي النصف الأوّل من القرن العشرين طُرح موضوع التوثيق المصطلحي في إطار قضية إحياء التراث العلمي واللغوي بهدف الإفادة من مصطلحاته وألفاظه في وضع المصطلح العلمي والتقني والحضاري الحديث. وقد دعا مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى ضرورة العودة إلى التراث العلمي لدراسته واستقراء مصطلحاته وجردها وتوثيقها، بهدف تكوين المدوّنات المصطلحية التراثية الوصفيّة لينطلق منها في العمل على التسميات التي ينبغي للمعجم العربي الحديث أن يتضمّنها بالاختيار أو بالوضع. وقد تجسّمت هذه الدعوة خاصّة في قرارات- أي توصيات- أصدرها المجمع، ونشير منها إلى قرارين صدر أوّلهما في الدورة الثانية عشرة(1945) وثانيهما في الدورة الإحدى والعشرين (1954). وينصّ القرار الأوّل على أن "ينظر المجمع في اختيار مختصّين بشؤون العلوم العربية لإخراج المصطلحات العلميّة القديمة من الكتب العربيّة، وعرض كلّ فرع على اللجنة المختصّة، وإذا لم تكن لجنة مختصّة تشكّل لجنة جديدة "[10]. أما القرار الثاني فينصّ على أن تدرس كتب العرب القديمة المتصلة بالمصطلحات العلميّة، ويعمل لكلّ كتاب منها معجم بالمصطلحات التي وردت فيه، بحيث تكون هذه المعاجم في متناول الأيدي عند التعريب"[11].

على أننا لا نعرف لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ولسائر مجامع اللغة العربية أعمالا تطبيقيَّة شاملة في مجال إحياء المصطلح العلمي العربي التراثي ؛ على الرغم من تواصل الدعوة إلى هذا الإحياء سواء في مؤتمرات المجامع أو على صفحات مجلاتها [12].

أما المصطلحيون الأعلام في النصف الأول من القرن العشرين- وفي مقدّمتهم محمد شرف مؤلّف "معجم العلوم الطبية والطبيعية "، وأحمد عيسى مؤلّف"معجم أسماء النبات "، وأمين المعلوف مؤلّف " معجم الحيوان"، ومصطفى الشهابي مؤلّف "معجم الألفاظ الزراعيّة "[13] ، ومرشد خاطر وأحمد حمدي الخيّاط ومحمّد صلاح الدين الكواكبي مترجمو "معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات " للدكتور أ. ل كليرفيل[14] فقد جمعوا بين التخصّص العلمي والخبرة اللغوية ومعرفة التراث والقدرة على التعامل معه توثيقاً واستثماراً. وقد سمح لهم ذلك بالعودة إلى أمّهات كتب اللغة ومؤلفات العلماء القدامى، فأفادوا منها إفادة واعية، وإن كانت- غالباً- محدودة وجزئية، بسبب ضخامة التراث اللغوي والعلمي، وقصور الجهد الفردي عن استيعابه. ويكفي أن نطالع مقدّمات معاجم هؤلاء المصطلحيّين الأعلام،وأن نتعرّف بعض ما اقترحوه من مقابلات عربية تراثية للمصطلحات الأجنبية الإنجليزية والفرنسية ليتضح لنا الجهد التوثيقي الكبير الذي بذلوه، بما جعل منهجيتهم المصطلحية عامّة وعنصر التوثيق فيها خاصّة العامل الأساسي في جودة هذه المعاجم و وثوقيّة مصطلحاتها.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين توسّع استخدام اللغة العربية على الرغم من تعثّر جهود التعريب، واتضحت فوضى المصطلحات العربية لأسباب عديدة

يهمنا منها، هنا، قلّة الجهود المنهجيّة والتطبيقية في مجال توثيق مصطلحات التراث والمصطلحات الحديثة على حدّ سواء بهدف الاطلاع عليها للإفادة منها بما يساعد على تفادي تكرار الجهود وتعدّد الاجتهادات الاعتباطيّة والعشوائية،ويحافظ على تجانس اللغة العربية واستمراريتها. وإنّ التهاون بالتوثيق المصطلحي قد جعل مؤلّفي المعاجم المصطلحيّة الحديثة يغفلون عن تسميات مصطلحيّة تراثية دقيقة صالحة للاستعمال الحديث في العديد من المجالات، ويستعيضون عنها بمولّدات أو مقترضات أقلّ منها دقّة وطلاوة، إضافة إلى ما تتّصف به هذه المولّدات أو المقترضات من تعدّد وفوضى بسبب قلّة اطّلاع مؤلّفي المعاجم على أعمال سابقيهم وعلى أعمال بعضهم بعضاً. من ذلك ، مثلاً، أنّ المصطلح الجيولوجي الانجليزي Aquifer (وهو في الفرنسية Aquifère) نجد له في المعاجم الأجنبية العربية الصادرة في السنوات الثلاثين الأخيرة والمختصة في الجيولوجيا والجغرافيا والطاقة والمياه وغيرها مقابلات كثيرة منها: ذوماء، محتو على ماء، طبقة صخرية مائية، مستودع ماء أرضي، طبقة حاوية للماء، تكوّن مائيّ، طبقة مائية، محتو ماء، طبقة خازنة للماء...الخ. وقد غفلت كلّ المعاجم التي اطلعنا عليها- وعددها يزيد على العشرة- عن التسمية العربية الأصيلة التي تتضمّنها المعاجم اللغوية، بدءاً من الرسائل اللغوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، وهي " الحسّي "[15]. فهذا اللفظ يؤدّي المفهوم العلمي أداء دقيقا لما بين ذلك المفهوم الجيولوجي والمعنى اللغوي للّفظ العربي من تطابق تامّ ممّا يغني عن وضع تسمية جديدة، إضافة إلى أن التسمية العربية الأصيلة تتوافر فيها معايير أخرى من معايير المقبولية؛ أهمّها أنها تسمية مفردة،مختصرة، أحادية الدلالة، متواصلة الاستخدام إلى يومنا هذا في العديد من الأقطار العربية خاصّة في مجال تسمية أعلام الأماكن.

ومن ذلك أيضا أنّ للمصطلح الزراعي الإنجليزي Greenhouse (Glasshouse أو Hothouse وهو في الفرنسية Serre) مقابلات عربية كثيرة اقترحتها المعاجم أو استنبطتها وسائل الإعلام وأهمها: دفيئة، مصرى، وأمّ، صُوبة، بيت مكيّف، بيت استنبات، بيت أخضر، بيت زجاجي... الخ. وقد غفل مقترحو هذه المولّدات ومرتجلوها عن تسمية عربية قديمة حفلت بها كتب الفلاحة الأندلسية في القرنين الخامس والسادس للهجرة (11 و 12 م) وهي " البيت المكنّ " [16].

و لم يكن توثيق المصطلحات العربية الحديثة التي وضعها الأفراد أو وضعتها المؤسسات والهيئات بأفضل حظّاً من توثيق مصطلحات التراث مثلما سبق أن أشرنا، وهو ما عدّ أحد مظاهر خلل العمل المصطلحي العربي وسبباً رئيسياً من أسباب ما يعرف بفوضى المصطلحات العربية العلمية والتقانية والحضاريّة في أيامنا هذه. على أنّ الوعي بضرورة توثيق المصطلحات العربية الحديثة- سواء للإفادة من المدوّنات المصطلحيّة في العمل المصطلحي أو لإتاحتها للمستعملين من مترجمين ومؤلّفين وغيرهم- كان ماثلاً لدى العديد من المهتمين بالمصطلحات العربية الحديثة من الأفراد والمؤسسات.

ومن المعروف أنّ توثيق المصطلحات قد مرّ بثلاث مراحل هي:

أ-مرحلة التوثيق اليدوي: وذلك باستخدام البطاقات (الجذاذات) التي ترتّب في بطاقيّات (بجذّات). وتخصّص لكل تسمية مصطلحية (أو مفهوم) بطاقة تتضمّن عدداً قليلاً أو كثيراً من البيانات المصطلحية واللغوية والببليوغرافية من أهمها: التسمية، ووصف المفهوم (التعريف)، ومجاله، ومرادفات التسمية، ومقابلاتها في

لغات أخرى، وصنفها اللغوي، وسياقها، والمصادر التي استقيت منها المعلومات... الخ.

ب- مرحلة التوثيق الميكانيكي: باستخدام الميكروفلم والميكروفيش.

ج-مرحلة التوثيق الإلكتروني: باستخدام الحاسوب

وقد أدّى تطوّر المعلوماتية وقواعد المعلومات من جهة، وازدهار علم المصطلح وإنشاء بنوك المصطلحات في بعض البلدان الصناعية منذ بداية السبعينيّات من جهة أخرى، إلى إنشاء بعض بنوك المصطلحات في عدد من الأقطار العربيّة ممّا كان له دور كبير في تطوير الوعي بأهمية توثيق المصطلحات العربية وحوْسبتها لا فقط بهدف خزنها واسترجاعها ونشرها وتبادلها وإنّما أيضا لأغراض دراستها وتحديثها واستكمالها في إطار العمل المصطلحي.

إنّ أوّل إنجاز عرفه الوطن العربي في مجال حوسبة المصطلحات هو المتمثل في **"قاعدة المعطيات المعجميّة-المعربي"** التي أنشأها سنة 1978 معهد الدراسات والأبحاث للتعريب التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط لتكون قاعدة بيانات مصطلحية وصفية بهدف تدارك نقص رئيسي يعانيه ضبط المصطلحات العربيّة، وهو " انعدام المدوّنات اللغوية التي قد تسمح باستغلال منتسق للأعمال المعجمية القديمة والحديثة من أجل تنظيم المعجم الحالي وملء الفراغات الموجودة بالنهل من كنوز العربية الفصيحة"[17]؛ إذ "من الضروري أن ندرس ونستغلّ طاقة العربية منهجيّا لا فوضويّا. فبدون رصيد من المعلومات والوثائق اللسنيّة يكون من الوهم القيام بإصلاح جدّي... "[18] .

وتشتمل القاعدة، حاليّا، على ما يزيد عن 500.000 "وثيقة ترد فيها معلومات معجميّة مستقاة من معاجم متخصّصة صادرة عن مؤسّسات عربية معروفة (مثل المجامع اللغوية، والمنظمات الدولية، ومكتب تنسيق التعريب... الخ) ومن قواميس ثنائيّة اللغة (مثل المنهل، والمنجد، والسبيل) "[19]. ولغات هذه القاعدة هي الفرنسية والإنجليزية واللاتينيّة والعربية، بحيث إنّ المصطلح العربي يخزّن في الحاسوب مع مقابل أو أكثر بلغة أو أكثر من اللغات الأجنبية الثلاث المذكورة. وتقدّم القاعدة عن المصطلحات العربية بيانات مصطلحية (المصطلح، المقابلات في اللغات الأخرى، مجال الاستعمال) وبيانات توثيقية (مصدر المصطلح...) وبيانات لغوية.

وفي سنة 1983 تأسّس**"البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم)** " في إطار مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض. وهو يهدف إلى: [20]

أولا: المساهمة في تعريب العلوم والتقنية، وذلك من خلال:

أ- إعداد بنك آلي للمصطلحات العلمية والتقنية.

ب- حصر وجمع وخزن المصطلحات العلميّة والتقنية والمعلومات الخاصّة بها المستخلصة من اللغات الأوروبية الحديثة (الإنجليزية والفرنسية والألمانية) مع توفير مقابلاتها العربية.

د- إمكان استرجاع هذه المصطلحات والمعلومات الخاصة بها لإجراء التعديلات اللازمة لتحديثها.

ثانيا: تهيئة وسيلة مساعدة للعاملين والمختصّين في مجال المصطلحات من أفراد وهيئات عربية وأجنبيّة مما يعين على وضع المصطلحات الجديدة (بناء على المعلومات المتاحة من البنك) وتجنّب التناقض والتكرار.

ثالثا:إشاعة ونشر المصطلحات العلمية والتقنية باستخدام وسائل النشر الإلكترونية أو الطباعة الورقية، والعمل على إيصالها إلى المستفيدين من أفراد ومؤسسات عن طريق شبكات المعلومات.

وقد أفاد البنك إفادة واضحة من تجارب أهمّ بنوك المصطلحات المعروفة في أوربّا الغربية وفي الهيئات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال المصطلحات وأخصّها المركز الدولي للإعلام المصطلحي (Infoterm) والمنظمة الدولية للتقييس (ISO)

وفي عام 1993 كان (باسم)يتوفّر على"أكثر من 300000 مصطلح بلغات البنك الأربع،العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية،وذلك في مختلف فروع العلم والتقنية" [21].

ويبدو أنّ جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية تعتزم تنفيذ مشروع جديد استكمالا لمشروع بنك (باسم) هو " **البنك الآلي لمصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية**" [22].

أما "**بنك المصطلحات في مجمع اللغة العربية الأردني** " بعمّان فقد بدأ سنة 1985 بقسم للحاسوب تأسس في المجمع للإفادة من تقنيات الحاسوب وبرمجياته في تخزين المصطلحات العلمية والفنية من أجل تيسير عملية الترجمة والتّعريب على المتخصّصين والمهتمّين في هذا المجال "[23]. وفي سنة 1993 اتخذت أهداف المشروع صورتها النهائية التالية[24]:

1-جمع المصطلحات وتنظيمها وتوفير وسائل توزيعها والتأثير في استعمالها.

2- تأسيس خدمات مصطلحية ولغوية محوسبة، وتوفيرها للمستفيدين من خلال الاتصال المباشر(On-line) وغير المباشر (المطبوعات، والأوساط الممغنطة، والمعالجة بالرزم).

3- تقديم خدمات مصطلحية متخصصة للباحثين في مجلس المجمع ولجانه ومؤسسات العمل المصطلحي العربية التي تعمل بالتنسيق مع المجمع (المجامع اللغوية والعلمية العربية، ومكتب تنسيق التعريب...).

4- اعتبار بنك المصطلحات في المجمع مركزا للأبحاث يعمل على تصميم أدوات حاسوبية لتحسين معالجة اللغة العربية بالحاسوب وتطويرها.

5- تطوير المنهجيات النظرية والتطبيقية للعمل المصطلحي المحوسب، وتوحيد الممارسات المصطلحية عند الأفراد والمؤسسات عن طريق البحث العلمي والتدريب وفق الأسس الحديثة لعلم المصطلح.

6- يعتبر البنك أداة تمكن المجمع من تنفيذ تعليمات مشروع قانون اللغة العربية الذي تقوم السلطات التشريعية الآن بإجراءات إقراره.

7- توفير الوسائل الفنية الآلية التي تساعد المجمع في نشر المعاجم العلمية والفنية.

8- العمل على توفير المستلزمات الفنية لدى البنك لإنشاء مركز لشبكة عربية للمصطلحات، وتعزيز فرص قيام تعاونيات مصطلحية بين مؤسسات العمل المصطلحي العربية.

وإلى حدّ سنة 1993 تمثّلت إنجازات البنك في "تنفيذ مجموعة من النظم الفنيّة ودمجها معا لتشكّل نظام بنك المصطلحات، وتحديد المعالم الرئيسية لمنهجيات العمل المصطلحي التي تعتمد على استخدام الحاسوب (...)، وفرز أربعمائة ألف مصطلح في شتّى مجالات العلوم والتقنية في ملفّات مؤقتة تمهيدا لتنـــزيلها في قواعد بنك المصطلحات بعد تحريرها واستكمال عناصرها الأساسية.

وتشكّل هذه المصطلحات معظم ما أقرّته مجامع اللغة العربية، ومكتب تنسيق التعريب، واتحاد الأطباء العرب، وبعض المؤسّسات العربية الأخرى المعتمدة في مجالات العمل المصطلحي... "[25].

ويسعى بنك المصطلحات في مجمع اللغة العربية الأردني إلى الإفادة من التجارب السابقة العربية والأجنبية والدولية في تأسيس بنوك المصطلحات وأساليب عملها، من ذلك " **أنّ المفهوم أساس التنظيم الدقيق للمعلومات المصطلحية والمعلومات التوثيقية المتعلّقة بها في البنك.** وتشكّل البيانات اللغوية والمرجعية والإداريّة ما يسمّى بالوحدة المصطلحيّة (...). **وإن التنظيم الأساسي لمصطلحات البنك يقوم على أساس مفهومي، مما يترتّب عليه إلغاء منهجيات العمل المصطلحي التي تنظر إلى المصطلح من منظور لغوي معجمي.** وهكذا فإنّ المفاهيم في البنك ترتبط مع بعضها بعلاقات ذات معان محدّدة وشبيهة إلى حدٍّ ما بالعلاقات التي تربط الواصفات في المكانز. ونطلق على هذا التنظيم البنية المجهرية للمعرفة "Microstructure of Knowledge " [26] ، وإن كانت هذه المنهجيّة النظريّة تتعارض مع المنهجية التطبيقية للعمل المصطلحي في المجمع الأردني بل في سائر المجامع العربية، إذ " يتعامل المجمع مع المشروعات المصطلحيّة بمنهج المعجم اللغوي، ممّا يتسبّب في الكثير من الإشكاليات التي تنعكس آثارها السلبيّة على مستوى نتائج العمل المصطلحي..."[27]

وبالإضافة إلى الجهود المغربيّة والسعوديّة والأردنيّة في مجال إنشاء بنوك المصطلحات خدمة لأغراض التوثيق المصطلحي ونشر المصطلحات، ينبغي أن نشير إلى أنّ **مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي** بالرباط بصدد إنشاء بنك للمصطلحات (أو قاعدة معلومات مصطلحيّة) جعل من أهدافه [28]:

1-تجميع المصطلحات في مختلف ميادين المعرفة.

2- مواكبة المصطلحات المستجدّة وتخزينها.

3-تزويد المستعملين بالمصطلحات الموحّدة.

4-دعم دور المكتب في تنسيق المصطلحات العلميّة.

5- خلق شبكة عربية مصطلحيّة للاستفادة المتبادلة بين بنوك المصطلحات.

6-تخزين المعلومات البيليوغرافية المتعلقة بعلم المصطلح.

7- وضع دليل محوسب للمتخصصين العرب في علم المصطلح والمعجمية والترجمة.

وكان مكتب تنسيق التعريب قد عقد ندوتين (1995 بطنجة، و 1997 بالرباط) اهتمّت أولاهما بالمبادئ العامّة لاستثمار الحاسوب في العمل المصطلحي، وثانيتهما بالتطبيقات الحاسوبية العربية في المجال المصطلحي.

ولمكتب تنسيق التعريب مكتبة معجمية مختصّة "تشتمل على مئات المراجع المتصلة برسالة المكتب، كالمعاجم والموسوعات والدوريات، وهي مفتوحة بدورها في وجه خبراء المكتب وعامّة الباحثين والطلبة، من داخل دولة المقرّ وخارجها، لمساعدتهم على إنجاز بحوثهم"[29] ، ويمكن اعتبار هذه المكتبة سندا هاما للبنك.

وإضافة إلى ما سبق، نشير إلى جهود بعض المؤسسات العلمية العربية مثل **"المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية"** بالكويت الذي يمكن اعتبار إنجازاته التوثيقية والمصطلحية وسعيه إلى حوسبتها خطوة على طريق إنجاز بنك مصطلحات متخصّص، وإلى جهود بعض المؤسسات الأجنبية مثل **شركة سيمانس** بألمانيا التي أرست بنكا للمصطلحات لأغراض أعمالها العلمية والتجارية تعدّ العربية إحدى لغاته الكثيرة.

4- الآفاق المرتقبة:

ينتظر من التوثيق المصطلحي بمختلف أصنافه (توثيق مصادر المصطلحات أي المعاجم والوثائق العلمية والتقنية، وتوثيق المصطلحات نفسها، وتوثيق الأدلة والمنهجيات

والمؤسسات والمشروعات) أن يعمّ كلّ المؤسسات العاملة بالوطن العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً (المجامع، مراكز الأبحاث اللغوية والعلمية، مراكز الترجمة،الجامعات، الاتحادات المهنيّة... الخ) أو المعنيّة بها من قريب أو من بعيد (مكاتب الترجمة، المدارس، الشركات، المؤسسات الإعلامية ، دور النشر، مكاتب الدراسات... الخ). وفي هذا السّياق، من المفيد أن نذكّر بتوصية صادرة عن "ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا " التي انعقدت بتونس في يوليو/ تموّز 1986 تحت **شعار" المصطلح العربي في خدمة التنمية الشاملة"**، وهي توصية لا تزيد على كونها نموذجا من توصيات كثيرة في الموضوع، وتتضمّن " **التأكيد على أنّ التوثيق أمر أساسي لازم في كلّ عمل مصطلحي، ودعوة جميع المؤسسات العربية والأجنبية التي تستخدم المصطلحات العربية أو تضعها أو تقيسها إلى إقامة قسم فيها للتوثيق المصطلحي تجمّع فيه المعاجم وسائر المطبوعات المتصلة بمجال اختصاصاتها**" [30].

ومن البديهي أن تكون أهمية قسم التوثيق ونوعية الأساليب والوسائل المستخدمة فيه مسايرتين لطبيعة المؤسسة أو الهيئة العاملة في مجال المصطلحات أو المعنية بها. على أنه **من الضروري أن تنشأ بنوك المصطلحات في كلّ الأقطار العربية**، وأن تخدم غرضين أساسيين، هما:

1-**العمل المصطلحي**: بأن تكون في خدمة المصطلحيين والباحثين واللجان والهيئات المصطلحية، بما يساعد على تطوير العمل المصطلحي ويحسّن جودة المصطلحات العربية.

2- **الإعلام المصطلحي**: بأن تتيح لمختلف أصناف المستعملين المصطلحات العربية المقيّسة أو الموحّدة أو المفضّلة الموصى باستخدامها، فتساعد على انتشار المصطلحات العربية وتحقّق الغاية من وضعها.

على أنه لا قيمة لبنوك المصطلحات إلا بمقدار ما يبذل من جهود لتزويدها بالبيانات المصطلحية المتصفة بالجدّة والوثوقية، وتطوير برمجياتها لرفع كفاءة خزنها للبيانات ومعالجتها واسترجاعها، كما أنه لا أهمية لها إن لم يكن الاتصال بها متاحا للمستفيدين على أوسع نطاق.

وعلى مستوى التزويد بالبيانات المصطلحية، ينبغي الحرص على النقطتين التاليتين خاصّة:

1- **إيجاد الآليات الكفيلة بجرد جيّد التراث العلمي واللغوي** العربي جرداً منهجياً تامّاً، بما يسدّ الفجوة التي قامت، في كثير من المجالات، بين ماضي اللغة العربية العلمية وحاضرها، وبما يساعد على دراسة ذلك التراث نفسه انطلاقاً من مفاهيمه وتسمياته المصطلحية.

وفي هذا الصدد فإن المعلوماتيّين العرب وخاصّة منهم ذوي الصلة بالعمل المصطلحي وبالتقانات اللغوية واللسانيات الحاسوبية، مدعوّون إلى **تطوير برمجيّة لاستخلاص (جرد) المصطلحات إلكترونياً.**

2-**رصد مختلف المولدات المصطلحية العلمية والتقانية والحضارية** التي تظهر في مختلف الأقطار العربية، والتعجيل بدراستها وتوحيدها منعا لتفاقم التوالد العشوائي للمصطلحات، وهو ما يقتضي تأسيس **"المرصد العربي للمولدات المصطلحية"** ليكون على شكل شبكة تعاونية، وعلى أساس تقاسم الجهود والنفقات.

ويبدو أن الحاجة أصبحت ماسة إلى **تأسيس بنك مركزي قومي للمصطلحات العربية.**

ثانيا: الإعلام المصطلحي

ذكرنا في البداية أنّ حياة المصطلح في استعماله واشتراك أعضاء الجماعة اللغويّة فيه. وقد سمّي المصطلح في العربية " مصطلحاً " لاصطلاح الناس عليه أي تواضعهم

وتراضيهم واتفاقهم عليه. وينتج عمّا سبق أنه "إذا استعمل أحد أفراد الجماعة اللغوية لفظا للدلالة على مفهوم ما، ثمّ لم يتبعه بقية الأفراد في ذلك الاستعمال، فإنّ ذلك المصطلح تزول عنه صفة المصطلحية ويبقى لفظاً من ألفاظ اللغة لا غير. لذلك فإنّ آلاف المصطلحات التي يضعها أفراد أو لجان أو مجامع ثمّ لا يستعملها المعنيون بالأمر، أي أهل الاختصاص والمشتغلون بالعلوم والتقنيات، لا يمكن أن تعدّ مصطلحات وإنّما هي مقترحات أو إمكانيات أو مصطلحات "موجودة بالقوّة" كما يقول الفلاسفة (...) المصطلح، إذن، يوجده الاستعمال المتواتر، ويبلوره، ويوثّق العلاقة بين مكوّنيه الرئيسيّين اللذين هما اللفظ والمفهوم، وبذلك يستقرّ فيقوم بدوره الذي يتمثّل في تصنيف الواقع ونقل المعرفة ونشرها وتبادلها " [31].

وقد تنبّه شيخ المجامع العربية- أعني مجمع اللغة العربية بالقاهرة- وأكثرها اهتماماً بالمصطلح العربي تنظيراً وتطبيقا، منذ تأسيسه، إلى ضرورة إشاعة ما يضعه من مصطلحات علمية وتقنية وحضارية، لا في مصر فحسب وإنما في سائر الأقطار العربية أيضاً، وذلك بمختلف الوسائل المتاحة. ومن قراراته الأولى في هذا الصدد قراره بأن "ينشر المجمع المصطلحات التي وضعتها اللجان وأقرّها المجلس، بحيث تنشر مصطلحات كلّ علم في نشرة خاصّة **وتوزع مجانا على الأفراد والهيئات المختصّة بهذه المصطلحات**... " [32]، وقراره بأن " يقدّم المجمع رجاء إلى وزارة المعارف أن يراعي مدرسوها ألفاظ المجمع ومصطلحاته في التدريس، **إذ المدارس خير بيئة تنشر فيها الألفاظ الجديدة والمصطلحات الحديثة** " [33]، وقراره بأن "ترسل المصطلحات التي أقرّها المجمع (...) إلى وزارة المعارف لطبعها **وتوزيعها على المدارس والمؤلّفين والمترجمين والصحف**"[34]، وقراره " **تنبيه أصحاب الجرائد والمجلاّت السيارة** على استعمال الكلمات التي وضعتها لجنة كلمات الشؤون العامّة "[35] وقراره بـ "نشر القوائم التي أقرّها المجمع من كلمات الشؤون العامّة **بالجرائد والمجلات قليلاً قليلاً**" [36]، وقراره **لتنظيم وسائل الاتصال بالجمهور** ونشر كلمات الشؤون العامّة التي يقرّها المجمع "**استخدام الإذاعة** على أن تتولّى ذلك لجنة من بينها مراقب المجمع"[37].

على أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد انتبه مبكّراً أيضاً إلى ما انتبهت إليه الاستراتيجيات والمنهجيات والهيئات واللجان المصطلحية في الغرب عندما قرّر ضرورة تعرّف ردود فعل المستعملين عامّة وأهل الاختصاص خاصّة إزاء ما يضعه أو يقترحه من مصطلحات، ليساعد ذلك على تطوير المصطلحات وتجويدها. ومن قراراته في هذا الشأن أن " تعرض الكلمات والمصطلحات التي يقرّها المجمع سنة على الجمهور بعد **إقرارها ويتقبّل المجمع خلال تلك السنة الانتقادات التي يعترض بها العلماء**"[38]، وقراره بأن " يكون من وسائل النشر التي يتخذها المجمع إرسال المصطلحات قبل عرضها على المجمع إلى وزارات المعارف والهيئات العلمية في مصر وبالبلاد العربية وغيرها، والانتظار بها مدّة كافية، **لتبدي هذه الوزارات والهيئات رأيها**، وتوافي المجمع به"[39]... الخ. ومثل هذه التوصيات يلتقي مع ما ورد في المبدأ الرابع من " المبادئ الأساسيّة في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها" التي صدرت عن" ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي " (الرباط 18-1981/2/20). فقد تضمّن ذلك المبدأ "**اشتراك المختصّين والمستهلكين في وضع المصطلحات، ومواصلة البحوث والدراسات ليتيسّر الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات**

ومستعمليها"[40]، وهو ما يقتضي وجوب إعلام المستعملين ، لأنّ المصطلحات إنما توضع لهم، ولأنّ تعرّف مواقفهم منها يسهم في تطوير تلك المصطلحات وتحقيق جودتها.

إنّ كلّ هذه القرارات أو التوصيات، التي صدرت في دورات المجمع خلال الثلاثينيات والأربعينيات، دالّة على وعي تامّ بضرورة نشر المصطلحات العلمية والتقنية والحضارية التي أقرّها المجمع والإعلام بها على أوسع نطاق، حتى تكتسب صفة " المصطلحيّة" وتحتلّ موقعها الضروري في المدرسة والجامعة والتعبير العلمي والثقافي. ولا تزال مثل هذه التوصيات تتردّد في كلّ المؤتمرات والندوات اللغوية والمصطلحية وغيرها، وفي مقدّمتها مؤتمرات مجامع اللغة العربية ومؤتمرات التعريب التي بلغ عددها، إلى يومنا هذا، عشرة مؤتمرات تكرّر توصياتها بعضها بعضا، وما ذلك إلاّ بسبب الأزمة التي فرضت على اللغة العربية عندما أُقصيت عن تدريس العلوم في التعليم العالي- بل التعليم الثانوي أيضاً في بعض الأقطار العربية- وعن كثير من مجالات الحياة العصرية في العديد من الأقطار العربية منذ العهد الاستعماري ثمّ في " زمن العولمة ".

وفي إطار الوضعية اللغوية التي تعيشها أغلب الأقطار العربية والتي توصف لسانيّاً بالثنائية (Bilinguisme) والازدواجيّة (Diglossie) اللتين تزاحم في نطاقهما اللغة الأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسيّة) والعاميات المحلّيّة اللغة العربية الفصيحة المشتركة يصطدم الإعلام المصطلحي- باعتباره عرضا لمنتجات هي المصطلحات - بعقبة كأداء هي ضعف الطلب العربي للمصطلحات لا في وسائل الإعلام الجماهيري والحياة العامّة فحسب، ولكن خصوصاً في التعليم عامة والجامعي منه خاصّة. وعملاً بقانون السّوق فإنّ ضعف الطلب- بسبب غياب سياسة التعريب الشامل- ينعكس سلباً على المنتجات المعروضة- وهي هنا المصطلحات- فيؤدّي إلى كسادها وإهمالها وضمورها ونزع صفة " المصطلحيّة " عنها، إذ أنّ الحاجة هي التي تخلق الوسيلة، والوظيفة هي التي تخلق العضو. وإنّ "المصطلح ينتشر حين يصبح عملة مقبولة" [41] .

على أنّ **غياب سياسة التعريب الشامل لا تعفي المهتمين بالتعريب والمدافعين عنه والداعين إليه من مواصلة ترقية اللغة العربية والعناية بمصطلحاتها وضعاً واستكمالاً وتحديثاً وتقييساً وتوحيداً ونشراً، حتى لا يكون نقص المصطلحات كمّاً أو كيفاً ذريعة لمناهضة التعريب وعقبة تفتعل في طريق إنجازه.**

ومن الضروري استثمار الاتجاهات الإيجابية لدى الرأي العامّ العربي عامّة وأغلب فئات المثقفين وقادة الرأي خاصّة لإشاعة المصطلحات العربية وتوطينها في مختلف البيئات والقطاعات باستعمال مختلف الأساليب والوسائل العصرية، وفي مقدّمتها الحاسوب ووسائل الإعلام الجماهيري، حتّى تصبح، أكثر فأكثر، أمراً واقعاً لا تراجع فيه، مع السعي إلى إقناع المناهضين للتعريب والمشككين في نجاعته وجدواه بدور اللغة العربية في التنمية العربية الشاملة المتوازنة التي تعتني بالجوانب التربويّة والتعليمية والثقافية والروحيّة عنايتها بالجوانب الاقتصادية والمادية.

إنّ أوّل سبل نشر المصطلح وإشاعته- وهو هدف الإعلام المصطلحي-هو"وضعه في متناول أهله وطالبيه [42] الفعليّين (الموجودين بالفعل) أو الضمنيّين (المحتملين أو الموجودين بالقوة)، وذلك بأساليب ووسائل عديدة هي القانون، والتأليف العلمي باللغة العربية، والترجمة العلمية إلى اللغة العربية، وتأليف المعاجم المتخصصة الثنائية أو المتعدّدة اللغات، والتقييس المصطلحي في إطار التقييس

الصناعي... الخ، وكلّها أساليب ووسائل لم تغب عن أذهان قادة الرأي العرب خاصّة في القرن العشرين. ولا شكّ أن التعليم عامة والجامعي منه خاصّة هو أفضل إطار لنشر المصطلحات العربية وإشاعتها، على شرط ألا يكون هذا التعليم مقطوعاً عن لغة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل هذا القطر أو ذاك، فلا يكون جزيرة منعزلة في وسط مستلب ومناوئ. وهذا يعني أنّ نشر المصطلح العربي وإشاعته مسؤولية قومية جماعية تعدّ فرض عين لا فرض كفاية، ويقتضي النهوض بها جهداً جماعيّاً عصريّاً في شكل "شبكة للعمل والإعلام المصطلحيّن " مثلاً.

ثالثاً: الشبكة العربية للعمل والإعلام المصطلحيين

تضمّنت التوصية الثامنة عشرة الصادرة عن " ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً " (تونس- يوليو/ تمّوز 1986)الدعوة إلى " **إنشاء شبكة عربية للإعلام المصطلحي، على أساس النظام الموزّع لا المركزي، وقيام المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس بإجراء دراسة جدوى لهذا المشروع بعد دراسة المواصفات التقنية لهذه الشبكة ولقاعدات المصطلحات في العالم العربي**، بالتعاون مع المؤسسات العالمية ذات الخبرة في المجال، وتسجيل عرض المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس بأن يقوم بدور الأمانة التقنية لهذه الشبكة، وتسجيل عرض اليونسكو بتقديم المساعدة لهذا المشروع في مرحلة دراسة الجدوى وفي مرحلة الإنشاء "[43].

وقد أنجز المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس دراسة الجدوى المشار إليها مستعيناً بثلاثة خبراء (هم الأستاذ هلموت فلبر المدير السابق للمركز الدولي للإعلام المصطلحي (الأنفوترم) بفيينا، والأستاذ زهير المراكشي، والأستاذ عبد اللطيف عبيد). وقد تضمّنت دراسة الجدوى عرضا للوضع الراهن للأنشطة المصطلحية في الوطن العربي، وبيانا للحاجة إلى الشبكة العربية للإعلام المصطلحي، ومشروع الشبكة نفسها من حيث الأهداف، والهيكل، والخدمات التي توفّرها، والانتساب إليها، وتعاونها مع الجهات الخارجيّة، وتمويلها.

وقد تضمّنت خاتمة الدراسة ما يلي:

"ينبغي أن يفهم من الشبكة أنّها **رابطة للأجهزة العربية الحكومية وغير الحكومية والأفراد المهتمين بتطوير وإرساء مصطلحات عربية موحّدة وبنية مصطلحية أساسية لإعدادها**. وبالتالي فإنه ينبغي أيضاً أن يكون واضحاً في كلّ الأذهان أنّ الشبكة العربية للإعلام المصطلحي لن تحلّ محلّ المؤسسات والأجهزة العربية القائمة والمهتمة بالمصطلحات، ولن تكون بديلا لها، بل إنّ العكس هو الصحيح.فالشبكة العربية للإعلام المصطلحي تنطلق من الأنشطة المصطلحية القائمة والبنية الأساسية المصطلحية الراهنة في البلدان العربية، **وتهدف إلى الربط بين تلك الأنشطة المصطلحية والتنسيق بين المؤسسات العربية المهتمة بالمصطلحات بحثاً وإنجازًا وتدريباً وتوثيقاً وحوسبة وتقييساً** بهدف ضمّ جهودها لبعث بنية أساسية مصطلحية مستقبلية ضرورية **لإيجاد مصطلحات عربية شاملة موحّدة في مجالات العلوم ونقل التكنولوجيا والأنشطة الاقتصادية والثقافية** " [44].

وقد تضمنت التوصية السادسة عشرة الصادرة عن ندوة " تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته " (عمّان، 6-1993/9/9) ما يلي: "اعتبارا لتجربة مصرف المصطلحات بمجمع اللغة العربية الأردني في معالجة المصطلحات وتوحيدها، يرجى من المؤسسات العربية المتخصصة في وضع المصطلح العربي

وتوحيده أن تتعاون مع المصرف المذكور حتى يصبح مركزاً عربياً للإعلام المصطلحي، وحتّى يحقق إنشاء شبكة عربيّة لامركزيّة للمصطلحات وذلك في سبيل رفع مستوى العمل المصطلحي بشكل عام"[45].

لكنّ مؤتمر التعريب السابع (الخرطوم 1994) عدّل هذه التوصية كما يلي:

"يرجى من المؤسسات العربية المتخصّصة في مختلف البلدان العربية التي من مهامها وضع المصطلحات العربيّة وتخزينها وضبطها أن تتعاون فيما بينها لإنشاء شبكة عربية للمصطلحات يكون مركزها مكتب تنسيق التعريب بالرباط، وذلك في سبيل رفع مستوى العمل المصطلحي وتوحيد المصطلحات بشكل عامّ "[46].

وقد أشارت دراسات وتقارير عديدة إلى فكرة هذه الشبكة، ودعت إلى تفعيلها، وهي فكرة لاتزال مطروحة للنقاش. ونظراً إلى أنني أحد منجزي دراسة جدوى هذه الشبكة فإنني أضعها بين أيدي المشاركين في هذه الندوة المباركة، وأقترح تعديل اسمها- تجنباً لأي التباس وإلحاحًا على اتساع مشمولاتها- ليصبح: **"الشبكة العربية للعمل والإعلام المصطلحيّين "**، علما أن فكرتها مستوحاة من " الشبكة الدولية للإعلام المصطلحي " (Infoterme) بفيينّا.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

ركّزنا في هذه الورقة على تشخيص مشكلتين رئيسيّتين من مشكلات المصطلح العربي خاصّة واستخدام اللغة العربية في التعليم والتعبير العلمي عامّة، وهما التوثيق والإعلام المصطلحيّان.

ففيما يخصّ التوثيق، توصّلت الورقة إلى أنه عنصر أساسي لازم في كل عمل مصطلحي، وإلى أنّ من أهم أسباب أزمة المصطلحات العربية وما تتصف به من فوضى ونقص ضعف أعمال التوثيق المصطلحي، ممّا أدّى إلى ما يشبه القطيعة بين حاضر اللغة العربية العلمية وماضيها، وإلى تكرار الجهود وعدم إفادة مؤلّفي المعاجم من جهود القدامى والمحدثين باستثناء نخبة قليلة منهم.

وأوصت الورقة بما يلي خاصّة:

- ضرورة نشر الوعي بأهمية توثيق المصطلحات ومصادرها ومؤسّساتها والأدلة والمنهجيات المتصلة بها، وذلك لدى المؤسسات العاملة في مجال المصطلحات أو المعنية بها من قريب أو من بعيد؛

- إنشاء بنوك المصطلحات في كلّ الأقطار العربية لتكون في خدمة العمل والإعلام المصطلحيّين؛

-تطوير برمجيّة عربية لاستخلاص (جرد) المصطلحات إلكترونياً؛

- تأسيس " المرصد العربي للمولّدات المصطلحيّة العلمية والتقانية و الحضارية "؛

- تأسيس بنك قومي للمصطلحات العربية.

وفيما يخصّ الإعلام المصطلحي، أكّدت الورقة أن لا حياة للمصطلح دون استعماله، وهو ما يقتضي وضعه في متناول أهله وطالبيه وإتاحته لهم بشتى الأساليب والوسائل، إضافة إلى أنّ إشاعة المصطلح تسهم إسهاماً كبيراً في تطويره وتجويده، وهو ما تنبّه إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة وسعى إلى تطبيقه منذ الثلاثينيات. وبيّنت الورقة أن المصطلح العربي- وإن كان يخضع لقانون العرض والطلب- فإنّ غياب سياسة التعريب الشامل لا تعفي المهتمّين بالتعريب والمدافعين عنه والداعين إليه من ترقية اللغة العربية والعناية بمصطلحاتها وضعاً واستكمالاً وتحديثاً وتقييساً وتوحيداً ونشراً، حتى لا يكون نقص المصطلحات كمّاً أو كيفاً ذريعة لمناهضة التعريب.

وأوصت الورقة بما يلي خاصّة:

- استثمار الاتجاهات الإيجابية نحو اللغة العربية لإشاعة المصطلحات العربية وتوطينها في مختلف البيئات والقطاعات باستعمال مختلف الأساليب والوسائل وفي مقدّمتها الحاسوب، ووسائل الإعلام الجماهيري، والتأليف العلمي باللغة العربية والترجمة العلمية إليها، وتأليف المعاجم المتخصّصة، والتقييس المصطلحي في إطار التقييس الصناعي.

- اعتبار نشر المصطلح العربي وإشاعته مسؤولية قومية جماعية يقتضي النهوض بها جهداً جماعياً عصرياً يستجيب لمتطلبات العصر وتحدّياته؛

- تفعيل مشروع " الشبكة العربية للعمل والإعلام المصطلحيين ".

الهوامش

1-حول التوثيق المصطلحي انظر على سبيل المثال:
علي القاسمي: مقدّمة في علم المصطلح، دار الحرية للطباعة، بغداد 1985 (265 ص)، ص 161 – 208.
Guy RONDEAU : « Terminologie et documentation » in : Meta, Vol 25, N° 1, mars 1980, pp 152-170.

2-انظر حول معايير انتقاء المصطلحات وصياغتها: المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية: مبادئ علم المصطلح وطرائقه- المواصفة التونسية م. ت 44- 04 (1990)،ص 19-20.

3- المنظمة الدولية للتقييس- أيزو: مفردات علم المصطلح- المواصفة الدولية ايزو1087(1990)،نقلها إلى العربية عبد اللطيف عبيد (بطلب من المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس لتكون مشروع مواصفة قياسية عربية)،تونس 1995 ،ص 7.

4- جمال الدين الشيّال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمّد علي، دار الفكر العربي، القاهرة 1951(228+97 ص) ، ص 192.

5- نقلا عن المرجع نفسه، ص 192.

6- نقلا عن المرجع نفسه، ص 192 193.

7- نقلا عن المرجع نفسه، ص 193.

8- انظر حول التونسي ومعجم " الشذور الذهبية... ": إبراهيم بن مراد: "أسس المعجم العلمي المختصّ في "الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية " للتونسي" في: المعجم العربي المختصّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996 (496 ص)ص 19-49.

9- مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث،ط2، المجمع العلمي العربي، دمشق 1965 (219 ص)، ص 45 .

10- مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما 1934-1984، أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة 1984(326 ص)، ص 232.

11- المرجع نفسه،ص 232.

12- انظر مثلا: عبد الكريم خليفة: "دور التراث العلمي في تعريب العلوم والتقنيات " في: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث ،مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان 1987، (291ص)، ص 243 - 262.

13- انظر حول هذه المعاجم الأربعة المرجع التالي مثلا: محمود حافظ: "اللغة العربية في خدمة علوم الأحياء "، مجلّة مجمع اللغة العربية،33(مايو 1979)،ص 79-89.

14- انظر حوله: إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربية، ج1،دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985 (353ص)ص 271 - 308.

15- جاء في لسان العرب لابن منظور (مادّة: حسا): "الحسي: الرمل المتراكم أسفله جبل صلد، فإذا مطر الرمل نشف ماء المطر، فإذا انتهى إلى الجبل الذي أسفله أمسك الماء ومنع الرمل حرّ الشمس أن ينشف الماء، فإذا اشتدّ الحرّ نبث وجه الرمل عن ذلك الماء فنبع باردا عذبا... "

16- جاء في حديث ابن بصّال عن زراعة خيار شنبر أنه "يوافقه من الأرض والهواء مثل ما يوافق المخيطا، إلاّ أن غراسته تكون في شهر يناير ويجين نباته في أبريل، فإذا نبت وقرب فصل الشتاء حجب عنه وأدخل في البيوت المكنة بالليل لئلا ينـــزل عليه الجليد لأن الحريق يسرع إليه ويخاف عليه ذلك في البلاد

الباردة ".

ابن بصّال: كتاب الفلاحة، نشره وترجمه وعلّق عليه خوسي ماريا مياس بيكروسا ومحمّد عزيمان، معهد مولاي الحسن، تطوان 1955 ، (182+ 231 ص)،ص 85 .

17- أحمد الأخضر غزال: المنهجية العامة للتعريب المواكب، معهد الأبحاث والدراسات للتعريب،الرباط 1977،(82 ص) ص39.

18 - المرجع نفسه، ص 47 .

19 - ليلى المسعودي: علم المصطلحات وبنوك المعطيات، (مستلّة غير محدّدة المصدر)، الرباط 1985، (4 ص) ، ص 3

20- عبد الرحمان بن عبد العزيز الفاضل: "البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم)- تجربة عربية لتوثيق المصطلحات العلميّة "، اللسان العربي، 47 (1999)،(ص 79-105)، ص 84 .

21- عبد الله سليمان القفاري: "خطوات تطبيقية نحو منهجية مدعمة بالحاسب الآلي لمعالجة ونشر المصطلح العربي"، اللسان العربي،39 (1995)،(ص277 - 293)، ص 284.

22 - فارس الطويل: "نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي"، اللسان العربي، 39 (1995)، (ص 225 – 276)،ص 239.

23 - المرجع نفسه، ص 241.

24 - المرجع نفسه، ص 241-242 .

25- المرجع نفسه، ص 245 - 246.

26- المرجع نفسه، ص 247 - 248.

27- المرجع نفسه، ص 267.

28 - مكتب تنسيق التعريب: دليل مكتب تنسيق التعريب، إعداد محمد أفسحي، ا لرباط 1997 (34 ص)،ص 23 .

29 - المرجع نفسه ، ص 22.

30- " توصيات ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً "،مواصفات (مجلة)،31/30(حويلية/ يوليو 1986)، (ص 5 - 7) ، ص 6 .

31- عبد اللطيف عبيد: "إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال"، الإعلامية للعالم العربي (مجلّة) ، 2 (سبتمبر 1988)، (ص 16-18) ص 16-17.

32- مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ... مرجع ذكر سابقا في الهامش 10 أعلاه)، ص 259.

33- المرجع نفسه، ص 360.

34- المرجع نفسه، ص 361.

35- المرجع نفسه، ص 362.

36- المرجع نفسه، ص 363.

37- المرجع نفسه،ص 364.

38- المرجع نفسه،ص 253.

39- المرجع نفسه ص 254.

40- اللسان العربي،39(1995)،(ص 339-341)،ص 340 .

41- أحمد شفيق الخطيب: "حول تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته "، اللسان العربي، 39 (1995)،(ص 145-147)،ص 166.

42 - المرجع نفسه، ص 166.

43-"توصيات ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً "(مرجع ذكر سابقاً في الهامش 30 أعلاه)،ص7.

44- المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية: الشبكة العربية للإعلام المصطلحي: تصوّر في مراحل تنفيذ المشروع، تونس- سبتمبر 1987، (28 ص) ، ص 28 .

45- "تقرير لجنة الصياغة عن نتائج أعمال ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته" ، اللسان العربي،39 (1995)،ص (335-338) ، ص 337.

46-تقرير لجنة بحوث المؤتمر وتوصيات ندوة عمّان المعروضة على مؤتمر التعريب السابع- الخرطوم يناير/ كانون الثاني 1994" ، المرجع نفسه، (ص 343 - 344) ص 343.